**عقيدة أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر**

***بحث فى : بقية الفرق المنتسبه للاسلام***

***إعداد / ميريهان مجدي محمود عبد المجيد***

***قسم الدعوة وأصول الدين***

***كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية***

***شاه علم - ماليزيا***

[***mirihan@mediu.ws***](mailto:mirihan@mediu.ws)

**خلاصة هذا البحث فى : عقيدة أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر**

**الكلمات الافتتاحيه : عقيده، القضاء ، السنه**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة عقيدة أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر**

* ***.عنوان المقالة***

أهل السنة والجماعة في باب القضاء والقدر وسط بين القدرية والجبرية، فالقدرية لا يؤمنون بقدرة الله الكاملة، ومشيئته الشاملة، وخلقه لكل شيء، والجبرية يسلبون العبد مشيئته وقدرته، فيعطلون الأمر والنهي، والثواب والعقاب، فصاروا بمنزلة المشركين الذين قالوا: { ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ } [الأنعام: 148]، أما أهل السنة والجماعة فيؤمنون بأن الله على كل شيء قدير، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في ملكه إلا ما يريد، ولا يكون في ملكه ما لا يريد، وأنه خالق كل شيء من الأعيان والصفات والحركات، كما يؤمنون بأن العبد فاعل لفعله حقيقة، وقادر عليه بإقدار الله له عليه، فلم ينفوا فعل العبد أصلًا كما فعلت الجبرية، ولم يجعلوا العباد خالقين لأفعالهم من دون الله كما قالت القدرية، فهدى الله أهل السنة والجماعة لما اختلف فيه الفريقان من الحق بإذنه.

حيث دلت النصوص من الكتاب والسنة على أن الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان، وأصل من أصول الدين، وعلى ذلك مذهب أهل السنة والجماعة، نعم يؤمنون بأن القدر أحد أركان الإيمان، وهو الركن السادس فمن كفر بقدر الله، خرج من دين الله هذا وقد اختلفت عبارات العلماء في تعريف القضاء والقدر، فمنهم من جعلهما شيئًا واحدًا، ومنهم من عرف القضاء تعريفًا يغاير القدر، فقال: القضاء إيجاد الله تعالى الأشياء حسب علمه، وإرادته، والقدر علم الله تعالى بما تكون عليه المخلوقات في المستقبل.

وقد عكس بعضهم فجعل تعريف القضاء السابق للقدر، وتعريف القدر للقضاء والأمر محتمل، ومن عرفهما تعريفًا واحدًا، فقال: هو النظام المحكم الذي وضعه الله لهذا الوجود، والقوانين العامة، والسنن التي ربط بها الأسباب بمسبباتها.

أقول: والكلام محتمل؛ لأن القضاء والقدر كلمتان مترادفتان، وبينهما عموم وخصوص، فإذا ذكر أحدهما دخل فيه الآخر ضمنًا، ويكون بمعناه، وإذا اجتمعتا في نص واحد فلا شك أن يتغاير المعنى، فيصبح القضاء هو علم الله تعالى الأزلي السابق، والقدر وقت تحققه ووقوعه مثلًا والله أعلم.

هذا، وقد قال الإمام أحمد عندما سئل عن القدر: "هو قدرة الرحمن"، وقال ابن القيم في قصيدته (الكافية الشافية):

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فحقيقة القدر الذي حار الورى | \* | في شأنه هو قدرة الرحمن |
| واستحسن ابن عقيل ذا من أحمد | \* | لما حكاه عن الرضا الرباني |

والإيمان بالقدر إيمان بعلم الله القديم، وبمشيئته النافذة وقدرته الشاملة، وقال النووي: "إن الله تعالى قدر الأشياء في القدم، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة، وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع حسب ما قدرها، وقيل: القدر هو سر الله تعالى المكتوم الذي لا يعلمه إلا الله مكتوب في اللوح المحفوظ في الكتاب المكنون الذي لا يطلع عليه أحد، ونحن لا نعلم بما قدره الله لنا أو علينا أو بما قدره الله تعالى في مخلوقاته إلا بعد وقوعه أو الخبر الصادق عنه".

وخلاصة القول: أن القدر هو علم الله تعالى الأزلي بكل ما أراد إيجاده من العوالم والخلائق والأحداث والأشياء، وتقدير ذلك الخلق، وكتابته في الذكر الذي هو اللوح المحفوظ، كما هو حين يقضى بوجوده في كميته، وكيفيته، وصفته، وزمانه، ومكانه، وأسبابه ومقدماته ونتائجه، بحيث لا يتأخر شيء من ذلك عن إبانه، ولا يتقدم عن ما حدد له من زمانه، ولا يتبدل في كميته بزيادة أو نقصان، ولا يتغير في هيئة ولا صفة بحال من الأحوال، وذلك لسعة علم الله تبارك وتعالى وعظيم قدرته، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولربطه تعالى الوجود كله بقوانين السنن التي تحكم كل أجزاء الكون علوية وسفلية على حد سواء.

والقضاء والقدر نوعان:

الأول: قدر مسلم به، أو يسمى بالقدر المبرم، وهو القدر المرتبط بخلق الكون والنظام الذي ربط به، والسنن التي تحكم كل أجزائه، وما في ذلك من الدقة والإحكام ما يثير الدهشة والعجب في الكون كله علويه وسفليه، سواء كان في الإنسان أو الحيوان، أو النبات أو الجمادات، أو ارتبط بالشمس أو القمر أو النجوم وسائر الكواكب، على مر هذه الحياة الطويلة والآفاق الواسعة، إنما هو مربوط بسنن لا تتبدل وبنظم لا تتغير، تسير إلى غايات محددة لها، وكل ذلك إنما السر فيه هو القدر الإلهي، والتقدير الأزلي، والعلم الشمولي الذي هو القضاء والقدر، والذي لا يتم إيمان العبد إلا به.

قال : { ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ } [الحجر: 19-21]، وقال تعالى: { ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ } [القمر: 49]، وقال عز من قائل: { ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ } [الفرقان: 2]، كما قال جل وعلا: { ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ} [الأعلى: 1- 3]، سبحان ربي الأعلى.

فهذا النوع من القدر سلم به العقلاء، وآمن به كل المؤمنين بالله تعالى، ولم ينكره أحد أو يماري فيه آخر، ومثل هذا النوع من القدر ما كان من خلق العالم، وما فيه من سنن، وكل ما يجري فيه من أحداث كالحياة والموت، والقحط والجدب، وما ينزل بالإنسان من مصائب لم يتسبب هو فيها، ولم يكن له قدرة بحال على دفعها، وذلك ككونه يولد جميلًا أو دميمًا طويلًا أو قصيرًا وفي زمن كذا دون غيره من الأزمنة، وفي بلد كذا دون غيره من البلاد مثلًا، وكذا تحديد رزقه وتقدير أجله.

وهذا النوع من القدر كما يجب الإيمان به يجب الرضا به، والتسليم له تعالى فيه، فإنه على وفق رضا الله تعالى، وبناء على مشيئته وحكمته وواقع على أساس تدبيره لملكه وخلقه، وإنه ما من حادثة تحدث في الكون إلا ولله تعالى فيها حكمة عالية مقصودة، ومن هنا قبح بالمرء أن يتبرم من هذه الأحداث المقدرة له، كما جمل به أن يقابلها بكامل الرضا ومطلق التسليم.

الثاني: القدر المختلف عليه أو يسمى بالمعلق، هذا النوع من القدر ليس هو القدر العام الذي يشمل الكون كله، وما يجري فيه من أحداث لا يد للإنسان فيها، ولا قدرة له على دفعها أو تغييرها؛ إذ هي جارية على نظام السنن التي قال تعالى فيها: { ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ } [فاطر: 43]، وإنما هو القدر الخاص المتعلق بأفعال العباد حسنها، وسيئها صالحها وفاسدها، والمرتبط بقضية الإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، والثواب والعقاب.

وهذا النوع هو الذي اختلف عليه، وأثيرت حوله الشبهات ممن لم يحسن فهمه، وأول ما ظهر القول فيه كان في حدود المائة الأولى من الهجرة، وأول من أظهره ودعا إليه وقال به غيلان الدمشقي الذي قتله هشام بن عبد الملك لزندقته، وهذا لا ينافي ما روي من أن القول بنفي القدر كان في أواخر أيام الصحابة } إذ ما قيل في تلك الأيام، لم يعد كونه مجرد قول قاله فرد أو أفراد، فأنكره عليهم من وجد من أصحاب رسول الله كابن عمر، وابن عباس { حتى قضوا عليه، وأخمدوا نار فتنته إلى حين.

وصار الناس بعد ذلك في هذا النوع من القدر أصنافًا وفرقًا، منهم من ينكر ذلك القدر أو من يؤمن به، ويفهمه فهما خاطئًا، كالقدرية الذين تكلموا في مسائل القضاء والقدر، وأنكروا القدر ونفوا ما كتب في اللوح المحفوظ، وقالوا قولتهم المشهورة: "لا قدر والأمر أُنُف"،أي: نفوا القدر المتعلق بأفعال العباد، والأمر أنف، أي: مستأنف لم يعلمه الله تعالى قبل وقوعه إلى آخر ضلالهم.

الجبرية على عكس القدرية نفاة القدر، وهم طائفة من المعتزلة، وأول من ظهر منهم الجعد بن درهم، وكان قد تلقى مذهب الجبر من يهودي من يهود الشام، وتلقاه عنه الجهم بن صفوان رئيس الطائفة الجهمية نفاة الصفات المعطلين، وحقيقة مذهب الجبر أن الإنسان لا يخلق أفعاله، ولا ينبغي أن تنسب إليه إلا على سبيل المجاز، فهي نسبة فعل لا نسبة إرادة واختيار، إذ هي أفعال الله تعالى أجراها على يد العبد، دون إرادة من العبد، ولا اختيار، وهذا منهم ضلال مبين.

وفرقة ثالثة تسمى الإبليسية، فرقة حيرى مترددة تنسب إلى إبليس، زعمت أنه ما دام الله تبارك وتعالى قد نفى الظلم عن نفسه، في قوله تعالى: { ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ } [النساء: 40]، وحرمه على نفسه وعلى عباده، كما في الحديث القدسي: ((يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا)) فكيف يجوز إذن عقلًا أن يكتب على العبد أزلًا أعماله؛ ليقوم بها حتمًا ثم يؤاخذه بها؟! بل ذهبوا إلى أكثر من هذا القول بشاعة وقبحًا، فقالوا: ما دام الله تعالى قد علم مصير العبد وقرره حيث قدره بكتابته في كتاب المقادير العام، أي: اللوح المحفوظ، وأصبح العبد لا محالة صائرًا إليه شاء أم أبى أحب أم كره، فكيف يؤمر العبد إذن، وينهى ويطالب بفعل الطاعات وترك المعاصي، والأمر قد بت فيه وفرغ منه، إنما يؤمر وينهى من لم يحدد له مصير وتقرر له نهاية، فمثل هذا يؤمر، وينهى ليتقرر مصيره بحسب استجابته لما أمر به، ونهي عنه وعدمها.

هذا ملخص المذهب الثالث، وإنه ليبدو أن أصحابه مترددون بين إثبات القدر، ونفيه والقول بالجبر وعدمه، ولزمهم في مذهبهم هذا ما أصبحوا به شر من إبليس، ألا وهو الاعتراض على الله تعالى، ونسبة الظلم إليه وهو المنزه عن الظلم البعيد عن كل نقص، سبحانه لا إله إلا هو ولا رب سواه، أمام هذا الضلال كان مذهب أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر، وهم الذين هداهم الله تعالى لما اختلف فيه من الحق بإذنه، فسلكوا في ذلك مسلكًا وسطًا بعيدًا عن الغلو والتسيب، والإفراط والتفريط، فالقدرية قد جفوا والجبرية قد غلوا، وهدى الله السلف الصالح لمعرفة الحق والصراط المستقيم، وفقهم الله تعالى للتوفيق بين كون الإنسان فاعلًا لأفعاله مريدًا لها مختارًا فيها، مهيئا للثواب عليها إن كانت خيرًا، وللعقاب عليها إن كانت شرًا، وبين كون الله تعالى هو خالقه وخالق أفعاله خيرها وشرها مع اعتقاد عدل الله تعالى، وتنزيهه عن الظلم.

وقد قام هذا المذهب على الدليل الشرعي من القرآن والسنة، آمن هؤلاء الموفقون بالقضاء والقدر، والعدل، والإرادة، والمشيئة، والحكمة، ولم يصعب عليهم كما صعب على غيرهم التوفيق بين كون فعل العبد قد قدره الله تعالى، وكتبه عليه، وسبق به علمه قبل التقدير والقضاء، وبين كون العبد فاعلًا لفعله مريدًا له مختارًا في فعله، وفي تركه يحاسب به ويجزى عليه، ولا بين كون الله يقضي للعبد ما شاء من قضاء ثم يأمره وينهاه، ويجزيه حسب عمله الذي قدر له وكتبه له أو عليه، فقالوا: إن الله تعالى لما قدر ما للعبد وما عليه من خير أو شر وسعادة أو شقاء قد قدره مربوطًا بأسبابه، فللخير أسبابه وللشر أسبابه، كما قدر أن العبد يأتي تلك الأسباب، ويعمل بها بمحض إرادته التي قدرها له، وحرية اختياره الذي قضى له به، فلا يصل العبد إلى ما كتب عليه، وقدر له من سعادة أو شقاء إلا بواسطة تلك الأسباب، التي يفعلها غير مكره عليها، ولا مجبور على فعلها.

والإنسان يعرف الفرق بين ما يقع منه باختياره، وبين ما يقع منه باضطرار وإجبار، فالإنسان ينزل من السطح بالسلم نزولًا اختياريا، فيعرف أنه مختار، ولكنه يسقط هاويًا من السطح، ويعرف أنه ليس مختارًا في ذلك، ويعرف الفرق بين الفعلين، وأن الثاني إجبار والأول اختيار، وهكذا جميع ما يقع من العبد يعرف فيه الفرق بين ما يقع اختيارًا، وما يقع اضطرارًا وإجبارًا.

هذا؛ ومراتب القضاء والقدر عند أهل السنة والجماعة أربع مراتب: العلم والكتابة والمشيئة والخلق، وأوجبوا الإيمان بالقضاء والقدر، وأن من أنكره أو شكك فيه فقد كفر.

**المراجع والمصادر:**

1. **أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، 1389هـ**
2. **عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها ، الرياض، مكتبة الرشد، 1417هـ**
3. **الدكتور صابر بن عبد الرحمن طعيمة، دراسات في الفرق ، الرياض، مكتبة المعارف، 1408هـ**
4. **عبد القاهر بن طاهر البغدادي، الفَرْق بين الفِرَق ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المعرفة للطباعة والنشر، 1976م**
5. **محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1395هـ**
6. **علي سامي النشار، نشأة التفكير الفلسفي في الإسلام ،القاهرة، دار المعارف، 1981م**
7. **عبد الرحمن عميرة، المذاهب المعاصرة وموقف الإسلام منه ، بيروت، دار الجيل، 1405 هـ**
8. **مصطفى الشكعة، إسلام بلا مذاهب ، الدار المصرية اللبنانية، 2004م**
9. **إحسان إلهي ظهير، القاديانية دراسات وتحليل ، الرياض، طبع ونشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء، 1404هـ**
10. **أحمد محمود صبحي، في علم الكلام: دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين ، مؤسسة الثقافة الجماعية، 1982م**
11. **عبد القادر بن حبيب الله السندي، التصوف في ميزان البحث والتحقيق ، المدينة المنورة، مكتبة ابن القيم، 1410هـ**
12. **محمد عبد الهادي المصري، أهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى ، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1409هـ**
13. **الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ، إشراف ومراجعة: مانع الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 1418هـ**